اسم المصدر : الوطن السعودية
التاريخ : 2010-12-21
رقم العدد : 3735 رقم الصفحة : 22 مسلسل : 160 رقم القصاصة : 1

بيان وزارة المالية

الدين العام ينخفض إلى ١٦٧ مليار ريال ويمثل ١٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي

٤١٤ مليار ريال إجمالي قروض صناديق التنمية وبرامج الإقراض الحكومية بنهاية ٢٠١٠

الرياض: واس

أصدرت وزارة المالية أمس الملامح الرئيسية لميزانية ٢٠١٠ وتطورات الاقتصاد الوطني، حيث أظهرت نمو إيرادات ميزانية العام الجاري بنسبة ٥٨٪ عن المقدر، حيث بلغت ٧٣٥ مليار ريال، وشكلت الإيرادات البترولية ما نسبته ٩١٪ من إجمالي الإيرادات.

كما نمت المصروفات بنسبة ١٦٪ وبقيمة ٨٦,٥ مليار ريال لتسجل ٦٢٦,٥ مليار ريال وذلك دون البرنامج الإضافي الممول من فائض الميزانية.

وكشفت الوزارة عن أن الدين العام سينخفض بنهاية العام الجاري إلى ١٦٧ مليار ريال ليمثل ١٠,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ مقابل ٢٢٥ مليار ريال بنهاية العام الماضي وبنسبة ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لميزانية ٢٠١١ فقد تم تخصيص ١٥٠ مليار ريال لقطاع التعليم والتدريب بما يمثل ٢٦٪ من إجمالي النفقات المعتمدة وبزيادة ٨٪ عن المخصص له في عام ٢٠١٠.

كما تم اعتماد ٦٨,٧ مليار ريال للخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حيث مثلت ١٢٪ من إجمالي الإنفاق، و ٢٤,٥ مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية بزيادة ١٣٪ عن العام الماضي، أما قطاع النقل والاتصالات فقد حظي بـ

النائب الثاني وإلى يمينه الأمير منصور بن متعب في جلسة مجلس الوزراء بالرياض أمس (واس)

اسم المصدر : الوطن السعودية التاريخ : 21-12-2010
رقم العدد : 3735 رقم الصفحة : 22 مسلسل : 160 رقم القصاصة : 2

٢٥,٢ مليار ريال، واستحوذ قطاع المياه والزراعة والصناعة على ٥٠,٨ مليار ريال بزيادة ١٠٪ عن العام الماضي.

وفيما يلي نص بيان وزارة المالية

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١:

١- الإيرادات العامة:

يتوقع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (٦٢٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمئة وستة وعشرين ملياراً وخمس مئة مليون ريال بزيادة مقدارها (٨٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وثمانين ملياراً وخمس مئة مليون ريال أي بنسبة زيادة تبلغ (١٦) بالمئة عما صدرت به الميزانية وبذلك يكون الفائض في الميزانية (١٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية عشر ملياراً وخمس مئة مليون ريال ولا تشمل المصروفات ما يخص مشاريع البرنامج الإضافي الممولة من فائض إيرادات الميزانية والتي يقدر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (٢٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ملياراً وخمس مئة مليون ريال حيث إنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشمل هذه الزيادة في المصروفات ما سيصرف من رواتب وبدلات ومكافآت للموظفين ومكافآت الطلبة ونفقات تقاعدية وما في حكمها للشهر الثالث عشر (محرم ١٤٣٣هـ) وما استجد خلال العام المالي من مصروفات وتشمل دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ونفقات عسكرية وأمنية وأخرى والبدلات الجديدة التي تقررت لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والالتزامات التي ترتبت نتيجة زيادة رواتب العسكريين ومكافآت نهاية الخدمة وزيادة القبول في الجامعات والابتعاث الخارجي.

وقد بلغ عدد العقود التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة (٢٤٦٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,١٨٢) مئة واثنين وثمانين ملياراً وخمس مئة مليون ريال مقارنة بمبلغ (١٤٥,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وأربعين ملياراً وأربع مئة مليون ريال في العام المالي الماضي ١٤٣٠/١٤٣١ بزيادة نسبتها (٢٦) بالمئة وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية.

٣- الدين العام:

سينخفض حجم الدين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م) إلى ما يقارب (١٦٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وسبعة وستين مليار ريال ويمثل ما نسبته (١٠,٢) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٠م مقارنة بمبلغ (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وخمسة وعشرين مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٠/١٤٣١م (٢٠٠٩م) يمثل ما نسبته (١٦) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩م.

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٢:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ

١ - قدرت الإيرادات العامة بمبلغ (٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وأربعين مليار ريال.

٢ - حددت النفقات العامة بمبلغ (٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وثمانين مليار ريال.

٣ - قدر العجز في الميزانية بمبلغ (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعين مليار ريال ويمثل هذا العجز ما نسبته (٢,٥) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م).

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣:

استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٢/١٤٣٣ على المشاريع التنموية التي تعزز استمرارية النمو والتنمية طويلة الأجل وبالتالي زيادة الفرص الوظيفية للمواطنين بمشيئة الله حيث وزعت الاعتمادات المالية بشكل ركز فيه على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٢٥٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وستة وخمسين مليار ريال وفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

١- قطاع التعليم والتدريب:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي والتدريب الفني العاملة حوالي (٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسين مليار ريال ويمثل حوالي (٢٦) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية وبزيادة نسبتها (٨) بالمئة عما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات ريال خاصة من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات التخصصة تضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء (٦١٠) ست مئة وعشر مدارس جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها أكثر من (٣٢٠٠) ثلاثة آلاف ومئتي مدرسة والمدارس التي تم استلامها خلال هذا العام وعددها حوالي (٦٠٠) ست مئة مدرسة وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (٢٠٠٠) ألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي وكذلك إنشاء مبان إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية مشاريع لاستكمال إنشاء المدن الجامعية في عدد من الجامعات تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها أكثر من (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات ريال كما تم اعتماد النفقات اللازمة لافتتاح عشر كليات جديدة.

كما يجري حالياً تنفيذ مساكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات تبلغ قيمتها حوالي (٨,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية مليارات وتسع مئة مليون ريال.

وسوف يستمر العمل ببرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي (المرحلة الأولى والثانية) إضافة لما صدرت به التوجيهات الملكية الكريمة بشم بعض الدارسين عن حسابهم الخاص للبعثة وسيصل إجمالي ما سيتم صرفه على برامج الابتعاث خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ إلى أكثر من (١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اثني عشر مليار ريال.

كما تم في مجال التدريب التقني والمهني اعتماد تكاليف إنشاء كليات ومعاهد جديدة وافتتاح وتشغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليا للبنات لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

٢- الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (٦٨,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وستين مليار ريال وسوف يمثل حوالي (١٢) بالمئة من ما تم بزيادة نسبتها تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة ومشاريع لإنشاء (١٢) اثني عشر مستشفى جديداً ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية لـ (٤) أربعة مستشفيات إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية.

ويجري حالياً تنفيذ (١٢٠) مئة وعشرين مستشفى جديدة بمناطق المملكة ومشاريع لإنشاء (٦١٠) ست مئة وعشر مراكز رعاية صحية أولية بجميع مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ حوالي (٢٦,٧٠٠) ستة وعشرين ألفاً وسبع مئة سرير.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل وميزان لمكاتب العمل ودعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢ إلى حوالي (٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠,١٨) ثمانية عشر ملياراً وثمان مئة مليون ريال.

٣- الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٢٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وعشرين ملياراً وخمس مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢ منها ما يزيد عن (٣,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات ومئتين وخمسين مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية ومبان إدارية وحدائق ومتنزهات.

٤- النقل والاتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (٢٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ملياراً ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها (٥) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق والمترو والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها ما يزيد عن (٢٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرين مليار ريال حيث شملت الميزانية تطوير مرافق الكهرباء وإنشاء أرصفة في بعض الموانئ وتطوير مطار الملك عبدالعزيز بجدة وأربعة مطارات إقليمية إضافة لاعتماد مشاريع جديدة لتنفيذ طرق سريعة ومزدوجة ومفردة مجموع أطوالها (٦,٦٠٠) ستة آلاف وست مئة كيلو متر تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها ما يقارب (١١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أحد عشر ملياراً وثلاث مئة مليون ريال منها الطريق الدائري الثالث بالمدينة المنورة (المرحلة الخامسة) واستكمال طريق القصيم / مكة المكرمة المباشر وطريق تبوك / المدينة المنورة السريع وطريق حائل / الزبيرة / حفر الباطن المباشر والمرحلة الأولى من الطريق الساحلي السريع جازان / الوسم / الطوال والطريق الذي يربط الباحة بطريق الرياض / الرين / بيشة واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٢,١٠٠) ألفين ومئة كيلو متر بإضافة إلى ما يقارب (٢٠٠, ٣٠) ثلاثين ألفاً ومئتي كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة من أبرزها الطريق الدائري الثاني مكة المكرمة (المرحلة الثانية) واستكمال الطريق المؤدي إلى المنفذ الحدودي مع سلطنة عمان واستكمال تحويل طريق جدة / جازان الساحلي إلى طريق سريع.

٥- المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (٥٠,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسين ملياراً وثمان مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١٠) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه وتوفير خدمات الصرف الصحي والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي وترشيد استهلاك المياه والكهرباء وإنشاء محطة تحلية الشقيق (المرحلة الثالثة) وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء وإنشاء مبان لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.

ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الزور للصناعات التعدينية فقد تضمنت الميزانية مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع القائمة تبلغ قيمتها التقديرية أكثر من (٦,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة مليارات وثلاث مئة وخمسين مليون ريال لتجهيز البنية التحتية في (الجبيل وينبع) للصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى كما تضمنت الميزانية مشاريع لتجهيز البنية التحتية والطرق للصناعات التعدينية برأس الزور.

٦- صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى برامج الاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية وستساهم هذه القروض في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تقدم من قبل صندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الصناعية والبنك السعودي للتسليف والادخار وصندوق التنمية الزراعية وصندوق الاستثمارات العامة وبرامج الإقراض الحكومي منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢ أكثر من (٤١٤, ٣٠٠, ٠٠٠, ٠٠٠) أربع مئة وأربعة عشر ملياراً وثلاث مئة مليون ريال ويتوقع أن يصل ما يتم صرفه من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٢/١٤٣٣ إلى أكثر من (٤٧, ٠٠٠, ٠٠٠, ٠٠٠) سبعة وأربعين مليار ريال.

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاعي التعليم الأهلي والخدمات الصحية الأهلية وتنميتهما بلغت القروض الحكومية المقدمة لهما حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ (٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وست مائة مليون ريال.

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام ١٤٣٢/١٤٣٣ حوالي (١٧, ٠٠٠, ٠٠٠, ٠٠٠) سبعة عشر مليار ريال.

٧- قطاعات أخرى:

أ- استمرار تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء البالغة تكاليفه (٧, ٠٠٠, ٠٠٠, ٠٠٠) سبعة مليارات ريال.

ب- الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية التي تصل تكاليفها إلى أكثر من (٨, ٣٠٠, ٠٠٠, ٠٠٠) ثمانية مليارات وثلاث مئة مليون ريال وسوف يؤدي تنفيذها - بإذن الله - إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني.

ج - الاستمرار في الإنفاق على المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ بتكاليف بلغت (٣, ٠٠٠, ٠٠٠, ٠٠٠) ثلاثة مليارات ريال والذي يعد أهم روافد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وقد أسهم ذلك في تقدم المملكة في ترتيبها على الصعيد الدولي بمقدار (٤٧) مرتبة بدون أي تراجع وذلك في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية منذ صدوره في عام ٢٠٠٢م وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي بدأت بالتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية (١٥٦) جهة كما بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً من خلال البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية ومواقع الجهات الحكومية (١٠٠٠) خدمة إلكترونية رئيسية وفرعية تقدم من (١٢٦) جهازاً حكومياً وفيما يتعلق بتطبيق السداد الإلكتروني لجميع الرسوم الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام ١٤٣١/١٤٣٢ (١٦) جهة ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (١٠٠)

"١٥٠ مليار ريال لقطاع التعليم والتدريب بما يمثل ٢٦٪ من إجمالي النفقات"

"الاستمرار في تنفيذ مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم "تطوير" بقيمة ٩ مليارات ريال"

"مشاريع جديدة لإنشاء طرق وموانئ وخطوط حديدية ومطارات بـ ٣٩ مليار ريال"

"تنفيذ طرق برية سريعة ومزدوجة و مفردة طولها. ٦٦٠٠ كيلو متر"

اسم المصدر : الوطن السعودية
التاريخ : 21-12-2010
رقم العدد : 3735 رقم الصفحة : 22 مسلسل : 160 رقم القصاصة : 3

جهة منها (٥٥) جهة حكومية وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣١/١٢/٣٠هـ ما يقارب (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليار ريال كما بدأ صندوق الخدمة الشاملة للاتصالات بتنفيذ مشاريع سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات بهدف الإسراع في تغطية خدمات الاتصالات في جميع المناطق.

رابعاً: تطورات الاقتصاد الوطني:

١ - الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٠م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفاً وست مئة وثلاثين مليار ريال بالأسعار الجارية بنمو نسبته (١٦,٦) بالمئة مقارنة بقيمته في العام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) وذلك نتيجة نمو القطاع البترولي بنسبة (٢٥) بالمئة. أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (٢,٩) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٧,١٥) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٣,٥) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا تبلغ نسبته (٨,٣) بالمئة إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي نمواً نسبته (١,٢) بالمئة وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي (٤ر٤) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة(٩,٥) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٧,٣) بالمئة بحيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٨,٤٧) بالمئة وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٥) بالمئة وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦,٥) بالمئة وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٦) بالمئة وفي نشاط التشييد والبناء (٧,٢) بالمئة وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤,٤) بالمئة وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (٤,١) بالمئة.

٢ - المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م) نسبته (٧,٢) بالمئة عما كان عليه في عام (٢٠٠٩م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٥,١) بالمئة في عام ١٤٣١/١٤٣٢ مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

٣ - التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام (٢٠١٠م) (٨٨٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مئة وستة وثمانين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٢٣) بالمئة عن العام المالي السابق.كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٢٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وأربعة وعشرين ملياراً ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها (١٤) بالمئة عن العام المالي السابق وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٤) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أما الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٣٢٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وستة وعشرين ملياراً ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها (٧,٠) بالمئة عن العام السابق.

كما تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٥٥٧,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وسبعة وخمسين ملياراً وتسع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٤١,٤) بالمئة عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية والنمو المتواضع للواردات السلعية.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٢٦٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وستين ملياراً وتسع مئة مليون ريال في العام المالي الحالي (٢٠١٠م) مقارنة بفائض مقداره (٧٨,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وسبعون ملياراً وست مئة مليون ريال للعام المالي الماضي (٢٠٠٩م) بزيادة نسبتها (٣٢) بالمئة.